ردمد EISSN 2600–6324 ISSN 2170–1636 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

الفكر السياسي عند نظام الملك الطّوسي
(408 – 485 هـ /1017 – 1092 م)

Political Thought In The System of King Tusi (408 - 485 AH / 1017 - 1092 AD)

صص72- 84

أ.دة. جهيدة بو جمعة
Pr. BOUDJEMAA djahida
أستاذة التعليم العالي- تاريخ وسيط
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
جامعة وهران 1 أحمد بن بلة (الجزائر)
boudjem3a.djahida@gmail.com

تاريخ استقبال المقال: 2018/07/06، تاريخ المراجعة: 2018/07/16، تاريخ القبول: 2018/08/09.

ملخص: يعد نظام الملك الطوسي (408-485هـ/1017-1092م) من أبرز المفكرين السياسيين الإسلاميين، وهو استثناء من بينهم، ذلك لأنه لم يقلد المفكرين السياسيين اليونانيين كما فعلوا، ولم يأخذ ممن سبقوه من المسلمين، ولم يبحر في الخيال لينتج فكرا طوباويا. بل انطلق من واقعه الخاص وتجاربه في الحكم الذي ناهز 30 سنة؛ حيث كان وزيرا فارسيّ الأصل والثقافة لدولة وحكام سلاجقة أتراك يحكمون أرضا وشعبا فارسيا.

لقد عرض فكره السياسي في كتاب «سياست نامه» بمنهج سلس؛ حيث كان يطرح الخلل والنقص الموجود في الدولة ورجالاتها، ثم يبين العلاج على شكل إرشادات ونصائح للسلطان مما رآه أو سمعه، ليس فقط من المسلمين، بل من كل تجارب الأقوام المختلفة، فجاءت أفكاره ناضجة مفعمة بالإخلاص، ناقشت واقعه وحوت أيضا أفكارا سياسية سابقة لعصره.

الكلمات المفتاحية: الفكر السياسي؛ نظام الملك الطوسي ؛ المسلمين؛ الحكم.

Abstract : Nizam Al-Mulk At-Tusi (408-485 h / 1017-1092 AD) is considered as one of the most known Muslims political thinkers, and he was exceptional since he did not act like the Greek's political thinkers as many did beforehand. Yet, he did not base his thoughts on the previous Muslim thinkers, and he did not even sail in imagination to come up with a utopian thought. Instead, he started from his own reality and from his 30 years' experience as a leader. He was a minister of Persian origin and culture on a Persian land that had Seljuk Turkish leaders, on which local government was established. He presented his political thought in a book named «Siyasatnama» with a well-structured methodology, where he stated the issues and the cons of the country with its

leaders. Then, he proposed the solutions under a form of instructions and advises to the Sultan. Those advises were based on what he heard and seen, not only from Muslims, but from every nation's experience that had a hand in making his ideas mature and loyal. His precious ideas not only discussed his presence, but also contained his political thought that came before its era.
Keywords: Nizam al-Mulk at-Tusi; Siyasatnama; Seljuk Empire; Islamic political thought; Islamic civilization.

مقدمة: يعد نظام الملك الطوسي من أبرز المفكرين السياسيين الإسلاميين، مارس السياسة وزيرا، بل حاكما لا ينقصه سوى اللّقب، ثلاثين سنة، فعلم ظاهرها وخفيّها، وعايش حلوها ومرّها فأدرك مفاتيحها وحيلها لظرفه الخاص، وزيرا فارسيا لسلاطين سلاجقة أتراك، على ارض ومجتمع فارسي، فهو لم يكن طوباويّا ينطلق من الخيال ليصل إلى المثاليّات ولم يكن مقلّدا لكبار الحكماء اليونانيين، كما أنّه لم يقلّد المفكّرين الإسلاميين الذّين سبقوه في أفكارهم ومناقشاتهم، بل كان متفرّدا بأفكاره السّياسيّة، مرتبطا بواقعه الخاص وبسلاطين خاصّين.

ولد أبو علي الحسن بن اسحق الطّوسي، ببلدة نوقان من أعمال الطّوس بخراسان[1] سنة 408هـ الموافق لـ1017م، تعلم بنيسابور فنبغ في العربية والفارسية والحساب والحديث والقرآن، عمل كاتبا لحاكم بلخ الغزنوي أبي علي أحمد بن شاذان، ولمّا وقعت خراسان تحت حكم السلاجقة سنة 429هـ/837م دخل في خدمتهم، وذهب إلى جغربك داوود والد ألب أرسلان (545 -465هـ/1063- 1072م)، تقرب منه وأظهر له الأمانة والكفاءة والإخلاص فأرسله إلى ولده ألب أرسلان، وأنفذ معه كتابا يوصيه فيه بـ"أن يحل الحسن منه محل الوالد والمشير والنّاصر"[2]؛ فتفانى نظام الملك في خدمته؛ فعينه وزيرا له ومنحه لقب «نظام الملك» الذي معناه وزير حازم عالي الهمّة، فأحسن التّدبير، وبقي في خدمته عشر سنين صحبه في غزواته التّي امتلأ بها عهده العاصف، رغم قصر أمده، كما أثبت نظام الملك أنه رجل حرب من الطّراز الأول حيث قام وحده بغزوات كثيرة موفّقة، ومع ذلك، فإنه لم يتبوّأ منزلته الحقيقية إلا في عهد ملكشاه 465-485هـ/1072-1092م الذّي تولّى العرش وهو ابن الثامنة عشرة؛ فخوّل له الأمر، وأصبح الحاكم الفعلي لإمبراطورية واسعة، امتدّت حدودها من حدود أفغانستان الغربية إلى البحر الأبيض المتوسط، ومن بحر قزوين إلى بلاد اليمن مدّة لا تقلّ عن عشرين سنة، فلم يكن للسّلطان معه إلا التّخت

والصّيد. حتى قيل عن نظام الملك أنه الحاكم لا ينقصه إلا اللقب.

لقد أورد ابن الأثير وصفا لتلك العلاقة الوثيقة التي ربطت ملكشاه بوزيره نظام الملك حينما خاطبه في بداية حكمه بقوله: "قد رددت الأمور كلّها كبيرها وصغيرها إليك، فأنت الوالد، وحلف له، وأقطعه إقطاعا زائدا على ما كان، من جملته. طوس مدينة نظام الملك، وخلع عليه، ولقّبه ألقابا من جملتها أتابك، ومعناه الأمير الوالد، فظهر من كفايته وعدله وشجاعته وحسن سيرته ما هو مشهور" [(3)].

لقد كان نظام الملك همزة وصل بين أبناء شعبه الفارسي وحكّامهم السّلاجقة الأتراك الذين تسلطنوا على المجتمع ولم يتأثّروا أبدا بثقافته، ولعل أكبر ما ينسب لنظام الملك من فضل هو إقامته لما يسمّى بالمدارس النّظامية، بدأها ببغداد، ثمّ انتشرت في مناطق عديدة حتى أصبحت في كل مدينة بالعراق وخراسان[(4)]، وهي مدارس على الطّراز العصري، تعدّ النّموذج الأوّلي للمدرسة الكاملة التّي تشتمل قاعات راقية للدرس، وأساتذة متخصصين تخصص لهم رواتب محترمة، كما أنها تتكفل بالطّالب من حيث المسكن والمأكل، وأسباب الحياة، حتى يتفرّغوا لطلب العلم وحده.

لقد أمدّ نظام الملك هذه المدارس بالأموال والأساتذة والكتب، وكان يزورها بنفسه، ويستمع من الأساتذة والطّلاب، بل وكان يدرّس فيها أحيانا. لقد كانت المدارس النّظامية صرخة تعليمية قوية حتّى قيل إن نظام الملك هو أوّل من بنى المدارس في الشّرق الإسلامي[(5)]. وأقام نظام الملك العديد من المساجد ودور العبادة، وقرّب العلماء والفقهاء، وشجّعهم على نشر الدّين الصحيح للرد على الفرق الضّالة، ومهّد الطّريق إلى مكّة، وأقام على طوله المنازل، وأمنه وقطع دابر اللصوص الذين كانوا يعترضون الحجاج على طريق العراق[(6)].

قُتل نظام الملك في العاشر من رمضان سنة 485هـ الموافق لـ 14 أكتوبر 1092م، وهو متوجّه مع السّلطان ملكشاه إلى بغداد. اختلف الرّواة في روايات قتله لكنّهم لم يختلفوا أبدا في اعتباره أعظم ما أنجب الشّرق من الوزراء، وزير من الطّراز الأول لم يدلّ شيء على اقتداره وحكمته قدر ما دلّت الفوضى التي أعقبت مقتله[(7)].

لقد ألّف نظام الملك الطّوسي كتاب «سياستْ نامه» بالفارسية، ومعناها كتاب

السياسة الذّي عُرف أيضا باسم سِيَر الملوك أو كتاب السّير، وهو كتاب في الآداب السّلطانية على شكل إرشادات ونصائح للسّلطان، كتبه لتلبية رغبة السّلطان ملكشاه الذّي أمر سنة 484هـ/1091م عددا من الأكابر والعلماء بأن يتأمّلوا نظام الحكم، ويقترحوا خير الوصايا لإصلاحه، فكتب كل واحد منهم ما رأى ورفعوا كتبهم إلى السّلطان، فأعجبه ما كتبه وزيره نظام الملك، " فأعلن أنه سوف يتّخذ ما كتب إماما يسير على هداه في الإصلاح".

كان كتاب «سياستْ نامه» في 39 فصلا، استردّها نظام الملك من السّلطان، وأصبح يزيد في كلّ فصل ما يليق به من شواهد وقصص، كما أضاف إليه 11 فصلا آخر عازما على أن يجعل من الكتاب " كتابا يزداد به مجلسه العالي تنبّها وتفطّنا ويعلم بخلاصه اعتقاد مؤلّفه العبد المخلص"[8].

لقد كانت طريقة تأليف نظام الملك لسياست نامِه يسيرة جداً؛ إذ إنّه يطرح الخلل أو النّقص الموجود في الدولة، أو رجالات الدولة، ثم يبين طريقة علاجها، ثم يسوق مما حفظه أو رآه أو سمعه ليؤيد به ما ذهب إليه في طريقة العلاج، ليس فقط من الثّقافة العربية أو الفارسية، بل تعدّتها لتشمل كلّ ما كان شائعا في عصره وغيره.

كتب نظام الملك «سياست نامه»، باللغة الفارسية الدّرية التي نشأت بعد الإسلام على الرّغم من إتقانه للغة العربية لأن عهده كان يشهد ذروة إحياء اللغة الفارسية وكان هو طرفا في ذلك.

لقد حقّق ونشر سياست نامه لأول مرة المستشرق الفرنسي تشارل شيفر سنة 1892م[9] ثم أعيد تحقيقها ونشرها اعتمادا على نسخ أخرى من قبل عبد الرحيم الخلجاني وعبّاس إقبال[10].

يلخّص الفكر السّياسي الذّي حوته سياست نامه فيما يلي:

لم يتحدّث نظام الملك عن الخلافة فهو لم يكن يراها ضرورة وواجبا شرعيا مثل الماوردي[11] ولا النظام الأمثل مثل ابن خلدون الذّي عرّفها قائلا: "وهي حمل الكافة على مقتضى النظر الشّرعي في مصالحهم، وهي في الحقيقة نيابة عن صاحب الشّرع لحراسة الدّين وسياسة الدّنيا"[12]، بل إنه رأى أن الخلافة- في الغالب- لا تحقق السعادة والاستقرار، "وإذا كان الله قد أتى بعض الخلفاء بسطة في الملك وسعة فإن

بالهم لم يخل يوما من الانشغال وخروج الخارجين"[13]، ونفهم من هذا القول ما عبّر عنه أرسطو مبيّنا "أن المركّبات السياسية المترامية الأطراف، غير المتجانسة، يستحيل عليها تحقيق الغاية من الاجتماع السّياسي، وهو توفير السّعادة للمواطنين"[14]، وقول ابن خلدون: "إن الدولة قلّ أن تستحكم في رقعة واسعة مع قبائل وعصبيات كثيرة"[15]، وبما أنّ نظام الملك كان وزيرا لملكشاه، وكان ملقّبا بالأمير أو السّلطان فإنّه أثنى على هذا النّظام، ورفع من شأن ملكشاه كثيرا ولقّبه بشهنشاه الأعظم أي ملك الملوك، وأرجع نسبه إلى أفراسياب الكبير ملك طوران التّركي، ثم إنّه يحكم بقوة الحقّ الإلهي، فالسلطان تختاره العناية الإلهية مباشرة من بين عامّة الخلق، وهو راع ومسؤول؛ "يصطفي الله سبحانه وتعالى من بين الخلق في كلّ عصر وعهد، فردا يفرده بالفضائل الشاهانيّة والسّير المحمودة، ويزينه بها، وينوط به مصالح العالم وأمن العباد ويغلق به باب الشّغب والفساد، ويلقي له في قلوب الخلائق وعيونهم الهيبة والحشمة حتى تحيا النّاس في ظل عدله وحمى رعايته آمنة وترجو بقاء دولته"[16]، إذ الغاية من قيام السلطان عند نظام الملك، هي إقامة منشأة رسمية لدين الإسلام وتحقيق الاستقرار، عن طريق حمل الرّعيّة على الطّاعة، ويبدو أن هذا الأمر لا يكون إلا بالإكراه الذي يسلّطه السلطان على الرعية؛ "فإذا سلكت الرّعية سبيل الطّاعة وانكمشت على أعمالها، نجت من المتاعب وقضت الأيّام مطمئنة في ظل عدله"[17]. ويبدو أن هيجل (1770-1831م) قد اقترب من هذا المعنى حينما أعلن أن الدولة وحدها هي المدركة للصالح الحقيقي للشّعب ومن ثم فإرادتها هي الواجب فرضها من فوق إلى تحت[18].

لم يذكر نظام الملك الكيفية التي يتم بها وصول السّلطان إلى الحكم فهي- كما يفهم ضمنيا- ليست عن طريق تعاقد بين الحاكم والمحكوم مما يجعلنا نرجّح أنه كان موافقا على التّوريث، على من يعيّنه ملكشاه، كما أنه لم يوضح العلاقة التي يجب أن تربط السلطان بالخليفة، فهو لم يذكر على الإطلاق ضرورة خضوعه إلى الخليفة العبّاسي، ولعلّ ذلك يعود إلى ضعف الخليفة من جهة وقوة وتسلط ملكشاه من جهة أخرى، وبخاصة أنه "بلغ بصولته وهيبته كل الأقطار حتى غدا أهل العالم جميعا يؤدّون له الخراج ويتحاشون سيفه بما يتقربون له به"[19].

أما الصّفات التي يجب أن تتوفر في السلطان، فهي نفسها التّي كان يتّصف بها ملكشاه، وتتمثل في النّسب الشّريف، والكرامة، والعظمة، والطّلعة الحسنة والطّبع المحمود والعدل والشجاعة والمروءة والفروسية والعلم، وطاعة الله بالقيام والتّهجّد والصّيام، واحترام علماء الدين، وإكرام الزّهّاد والعباد، وبذل الصّدقات المتواترة، والبر بالفقراء، ومحاسنة الخدم ومن هم دونه، ورد ظلم الظالمين من رعيته[20]. ويذكر في فصل آخر شروطا أخرى لخّصها في "الحياء وحسن الخلق، والحلم والعفو، والتّواضع والسّخاء، والصدق والصبر، والشكر والرحمة، والعلم والعقل والعدل"[21]. ويذكر أنه إذا تحلى السلطان بهذه الخصال فإنه سيكون عادلا كل العدل، والعدالة هي سبب بقاء الملك ودوامه، ويؤكد رأيه بما قالته الأكابر: "الملك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم"[22].

لقد أدرك نظام الملك أنه ليس من السّهل أن يصل السلطان إلى تحقيق العدالة بين الرّعيّة إلا إذا تحلى بمجموع تلك بالخصال الحميدة. إنّ شروط العدالة، عنده، تتجاوز حدود ما ذهب إليه أفلاطون[23] من أنّها تنحصر في قيام كلّ فرد بوظيفته على الوجه الأكمل، أو ما ذهب إليه أوغستين (354-430م)[24] من أنّها لا تتحقّق إلاّ في حالة الصّلة الطّيّبة بين الإنسان والله في ظل المسيحية- فقط؛ فالعدالة- كما يبيّن- هي التي تنتج الاستقرار وتربط الرعية بالرّاعي، بل وتجعلها تدعو له بالخير ودوام النّعيم[25]. وفي هذا تطبيق لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم على السلطان الذّي يقول فيه: "خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبّونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم"[26].

أما الصفات التي ينبغي أن يبتعد عنها السلطان، فهي الصفات الخبيثة التي تتمثل في الحقد والحسد والكبر والغضب والشّهوة والحرص والأمل واللجاجة والكذب والبخل والشراسة والظلم والأنانية والعجلة والجحود والبطش[27].

وأما الواجبات التي يجب أن يقوم بها السلطان فهي تحقيق الاستقرار أولا، ثمّ حمل الرعية على طاعة الله وطاعة السلطان الذي يقوم بأمر الله وحوله، ثم التعمير والبناء والرخاء، وهو بكلّ هذا يوفّق ويربط بين الصلاح والملك وبين دين الحق والرخاء[28].

وينبّه نظام الملك السلطان إلى ضرورة الشورى، فعلى الرغم من "أن علمه كالشمعة التي تكسب النور العظيم الذّي يهدي الناس إلى السبيل وبه يخرجون من الظلمات إلى النور فإنه لا حاجة له في مشير ولا دليل"[29]، وهو لا يخلو من أن يعرف شيئا معرفة كبيرة وآخر معرفة قليلة؛ فلذلك يجب أن يستشير العلماء والشيوخ المجربين. ويبرر نظام الملك قوله بـ"أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يرى خلفه بقدر ما كان يرى أمامه، وأنه قد عرضت عليه السماوات والأرض والجنة والنار واللوح والقلم والعرش والكرسي وما بين ذلك، وأن جبريل عليه السلام كان يهبط عليه في كل ساعة بالأخبار والوحي وينبئه بأنباء ما كان وما لم يكن، ورغم ما كان له من الفضائل والمعجزات فإن الله تعالى يأمره بقوله: وشاورهم في الأمر"[30].

ينبه نظام الملك السلطان- أيضا- بالسياسة التي يجب أن يعتمدها، وهي سياسة تبنى على مبدأ سوء الظن والشك، لذلك عليه أن يُشْرف بنفسه على كل صغيرة وكبيرة، وألا يوكّل أحدا على الأعمال المخولة له[31]. وعليه أن يزرع العيون والجواسيس في كل مكان، "كم من حين خرج فيه الولاة وأصحاب الأَقْطَاع والوكلاء والأمراء وأظهروا الخلاف وتآمروا بالملك فلما سأل الجاسوس وأخبر السلطان ركب إليهم من فوره وحشدهم ووقع عليهم بغتة وأوقع بهم وأحبط كيدهم"[32]، كما ينبه أيضا إلى ضرورة تَنَطّسِ أمر الدين والفرائض والسنن، وتقريب علماء الدين إليه وأمرهم بأن يسيروا إليه مرة أو مرتين في الأسبوع يستمع إليهم "إلى أوامر الحق تعالى وتفسير القرآن وأخبار الرسول صلى الله عليه وسلم وحكايات الملوك العادلين وهو فارغ الخاطر من هموم الدنيا"[33] حتى يزداد عدلا وإنصافا.

إذا أمر السلطان أحدا بعمل خطير وجب أن ينصّب عليه في الخفاء مشرفا لا يدري به فيرى فعله وحاله دائما[34] ومع ذلك، وإن حدثت خيانة، فيجب على السلطان أن يأخذ وقته الكامل في تقصي الحقيقة حتى يبتّ في الأمر[35].

هذه العيون تكون "على هيئة التجار والسياح والمتصوفة والعقارين والدّراويش يرسلون من كل ما يسمعون خبرا لكيلا يخفى شيء من الأشياء قط، وإذا حدث أمر وجَدّ جديد أمكن تداركه على الفور" [36].

إنّ الدولة التي يتحدث عنها نظام الملك هي دولة ملكية إقطاعية عسكرية "فالملك

والرعية للسلطان جميعا"[37]، والسلطان يعتمد كل الاعتماد على الجيش الذي يحمي الدولة التي تتغير حدودها ومساحتها حسب قوته أو ضعفه "ذلك بأنه ما زاد للسلطان جيشه إلا زادت ولايته، وما قل جيشه إلا قلت ولايته، وما انتقص من الجيش إلا انتقص من ولايته"[38].

ومع ذلك، ينبغي أن يكون الحكم للسلطان وحده، وأن تكون قوته أقوى من قوة الجيش، "لم يكن التاج الذّهبي والتخت الذّهبيّ والسّكّة إلا للملوك في كل العهود"[39].

أما المجتمع عند نظام الملك فهو طبقي، ينبغي لكل واحد فيه أن يعرف قدر نفسه حتى لا يتولد الخلل العظيم، وينبغي للسلطان "أن يرتب لكل منهم مرتبة ويحله محلا على قدره"[40].

أما النّساء فإنهن غير كاملات العقل، وما الغاية منهن إلا إبقاء جوهر النّسل[41]، فلا ينبغي أبدا أن يتدخّلن في شؤون الملك والسياسة وإلا ستخرب الدّولة، ويؤكد رأيه هذا بقوله عز وجل "الرجال قوامون على النّساء". ولا شك أنه هنا وافق أرسطو في رأيه الذّي يعارض فيه رأي أفلاطون[42] الذي سوّى بين الرجل والمرأة في محاورة الجمهورية في الجندية وإدارة الحكم، وذكر أن المرأة أقل عقلا وأقل استعدادا، ويجب أن تكون وظيفتها مقصورة على العناية بتربية الأولاد وشؤون البيت تحت توجيه الرجل الذي وهبه الله القوة الجسمانية والعقل[43].

وقد تحدّث نظام الملك في كتابه «سياست نامه» عن العبودية، مشترطا "الرأفة في معاملة العبيد" إذ ينبغي ألا يثقل على العبيد القائمين على الخدمة إلا إذا دعت الحاجة"[44]، وينبغي أن تكون مكافأتهم حسب الخدمة والأمانة، وأن يرفع درجة العبد ويعتمد عليه؛ وذلك لاعتقاده بأنّ "العبد اللائق خير من الولد"[45]. إنّ نظام الملك وإن وافق على العبوديّة التي سادت آنذاك فإنّنا نراه ينظر إلى معاملة العبيد بعين الرّأفة والشّفقة والإنسانيّة المشبعة بالقيم الإسلامية، وذلك خلافا لما قاله أرسطو[46] الذي نظر إليه نظرة مادّية جافّة مؤكّدا أنّ "العبد بلا عقل زود بقوة الجسم وحدها، وهو آلة الحياة لأنه يقوم بالأعمال الآلية التي لا يصح للمواطن الحر أن يقوم بها".

ونراه، من جانب آخر، يولي اهتماما كبيرا لمنصب الوزير إذ يعتبره أهم شخصية في الدولة بعد السلطان فإليه ترجع إدارتها، وهو الوجه الحقيقي لها...؛ فبه يسمو

السّلطان ويعظم فـ"إن صلح صلح به سمع السلطان، وطاب ذكره، وحسنت في الناس سيرته، وما من سلطان عظم شأنه ونفذ في العالمين أمره وطاب ذكره إلى يوم القيامة إلا ذلك الذي وزّر له الوزير الصالح"[47]. وقد ربط نظام الملك صلاح الوزير بحسن سيرته وسداد رأيه فـ"إذا كان الوزير حسن السّيرة سديد الرأي عمّرت به المملكة وسعدت به الجند والرّعية ونَعِمَا فيه وأفادا به وخلا به بالسلطان"[48]. أما إذا كان سيئا خبيثا، فستختل المملكة اختلالا كما يفسد كل عمال الدولة "لأن العمال وأعمالهم رهينة بالوزير"[49].

أما تحديده للصفات التي يجب أن يتحلّى بها الوزير فهي تتمثّل في مجموعة من الخصال المحمودة التي ترقى به وتسمو بمكانته وتجعله نموذجا يُقتدى به، وقد أوجب أن يكون "حسن العقيدة، نقي الدّين، تقيا ورعا كافيا عليما بوجوه المعاملات، سخيا وليا للسلطان، وإن كان ولد وزير كان أفضل"[50]. لا شك، أن ما يفهم من تحديدات نظام الملك لصفات الوزير هو أنّه يتحدث عن وزارة التفويض حين يكون الوزير مستبدا بالحكم وقائما به وليس وزارة تنفيذ وهي حينما يكون السلطان قائما على نفسه وليس للوزير سوى التّنفيذ[51].

أما رجال الدولة، فعلى السلطان أن يدقق جدا في اختيارهم ويجب أن يعرف عنهم كل صغيرة وكبيرة، ويجب ان يكونوا من التقاة الأطهار الأمناء[52]، لا يلتمسون الادخار والتوفير[53]، وأن يكونوا أكفاء فيما يقومون به، وأن يكونوا أصحاب عقول وحكمة وألا يكونوا من اليهود والنصارى، ويجب ألا ينتسبوا إلى الفرق الضالة كالشّيعة الباطنية والقرامطة والحشّاشين[54]. وهنا، لم يفت نظام الملك أن ينصح السلطان بإجبار أصحاب هذه الصفات على حمل مسؤوليات الدولة قهرا فإذا كان هناك من يتحلون بها ثم امتنعوا عن حمل هذه الأمانة "وجب أن يحملوها إلزاما ويولوها إكراها"[55]. كما أنه ينصح السلطان بأن لا يؤذن العمّال في منادمة حتى لا يأخذوا عليه ويستسهلونه، فيجب على العمال أن يخشوا السلطان دائما[56]، كما يجب على السلطان أن يلزم كل واحد منهم بمكانته وذلك حتى "لا يتطفّل أحد منهم أو يتعالى برأسه فضولا"[57].

لقد كان نظام الملك يدرك جيدا صعوبة المسؤولية في الدولة، ولذلك على

السلطان اليقظ والوزير الحكيم ألا يجعلا رجلا واحدا في عملين ولا رجلين في عمل واحد؛ "فالرجل لا يفي بواجب عملين دون أن يقصّر في أحدهما...، أما إذا وكّل العمل لرجلين فإن أحدهما يحيله على الآخر تارة، وهذا يحيله على ذاك تارة أخرى"[58]، أو أن يضع رجلا في عشرة أعمال، ويحرم عشرة رجال آخرين عملا واحدا لأن هذا الأمر سينتج قوما من العاطلين يحقدون على الدولة ويتآمرون عليها.

إن نظام الملك يريد بهذا المبدأ أن يضع الرجل المناسب في وظيفة واحدة مناسبة، وهو مبدأ إداري مهمّ يؤدي إلى استقامة الحكم[59]، كما أنه يطالب بمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، وحتى لا يزول الملك يجب أن يفوض العمل إلى أهله[60]، وبخاصة الرِّجَالات الذين عُرفوا بالكفاءات في دولة سبقت دولة السلاجقة فالواجب أن يؤذن لهم بالعمل؛ فليس من المروءة ولا من المصلحة في شيء إبعادهم[61]. أما الولاة،_فينبغي أن يعاملوا الناس بالحسنى، وينبغي على السلطان ألا يغفل عنهم أبدا، ويديم السؤال عن سيرتهم ومنهجهم وإذا بدر منهم اعوجاج أو خيانة فعليه أن يعزلهم ويعاقبهم حتى يكونوا عبرة للآخرين[62].

أما القضاء، فهو من شأن السلطان، لكنه لا مانع في الأمر أن ينوب عنه نائب وخاصة إذا كان السلطان تركيا أو فارسيا أو غير عالم بالعربية ولم يدرس أحكام الشرع[63]. فالقاصي هو نائب السلطان، لذا وجب أن تكون حرمتهم ومنزلتهم كاملة وعليهم أن يكونوا من أغزر الناس علما وأزهدهم نفسا وأعفاهم يدا وأقلّهم طمعا، وعليهم أن يجتهدوا وإن أخطأوا لا مانع من استئناف النظر من قاض آخر. فنظام الملك يرى ضرورة وجود هيئة تباشر تنفيذ الأحكام بالدقة والعدل[64].

أما عمال الخراج والجباية، فيجب أن يكونوا أمناء أتقياء "وعليهم أن يجبوا المال الحق الذي عهدت إليهم جبايته بالحسنى"[65]. أما من ظلم، فوجب معاقبته ومصادرة أملاكه حتى يكون عبرة، وعلى السلطان أن يستبدل عمال الخراج والجباية مرة كل سنتين أو ثلاث، حتى لا يستقروا في المكان و"ترسخ قدمهم أو يبتنوا الحصون أو يزعجوا الخواطر وحتى يسيروا في الناس سيرة طيبة وتظل الولايات عامرة"[66].

أما مال الدولة، فيوضع في خزانتين، الخزانة الأصلية وخزانة الإنفاق، كان معظم المال يوضع في الخزانة الأصلية، أما خزانة الإنفاق ففيها الشيء اليسير، تكون نفقات الدولة

منها. ولا ينفقون من الخزانة الأصلية إلا للضرورة، وإذا أخذوا منها أخذوه على سبيل القرض وأرجعوه بسرعة[67]. وعلى السلطان أن يكون معتدلا ومنصفا في إنفاق المال وعليه أيضا أن يتأمل تأملا شافيا في النفقات، فلا بخل ولا إسراف[68].

تتفق آراء نظام الملك في السفراء والرسل مع ما يراه الفكر المعاصر تماما، فهو لا يراهم أصحاب نوايا صادقة، بل جواسيس يعملون لحساب سلاطينهم ودولهم ويجتهدون في جمع كل المعلومات الممكنة "كثيرا ما أرسل الملوك رسلهم بالهدايا والطّرائف الكثيرة والمتاع وأظهروا العجز ولين الجانب، ثم حشدوا الجند على إثر هذه الخدمة وشنوا الغارة بمن معهم من رجال الأعمال وهزموا خصومهم. لذلك يأمر نظام الملك السلطان بمراقبتهم المراقبة الشديدة وأيضا حسن ضيافتهم لأن "ما نالهم من خير أو من شر إلا كأنما هو قد نال سلطانهم"، كما يذكر أن الرّسل والسفراء هم لسان سلاطينهم، فهم يعبرون عن نفس آرائهم "فسيرة الرسول ورأيه دليل على سيرة الملك وعقله"، أما السفير الذي يليق فهو "خدم الملوك، ثابت الجنان إذا تكلّم، مقلّ إذا قال، كثير الترحال، ملمّ من كل فنّ بطرف، حافظ بعيد النّظر حسن القدّ..."، والأفضل أن يكون شيخا عالما، أو نديما للسلطان، لكنّ الصّواب أن يكون رجلا شجاعا حتّى يبدو لهم أن قومنا جميعا على شاكلته[69].

أما الجيش في المفهوم السّياسيّ لنظام الملك فهو الأساس في تكوين واستمرار واتساع الدولة، ومع ذلك فيجب ألا يتدخل في الحكم، فالحكم للسلطان وحده، وعلى السلطان أن يعمل على مضاعفة عدد جيشه دائما، وأن يعتني به ولا يبخل عليه، فالجيش لا يرهق ميزانية الدولة بل تزداد غنى مع اتساع رقعتها، و"ما زاد للسلطان جيشه إلا زادت ولايته، وما قلّ جيشه إلاّ قلّت ولايته"، ثمّ إذا تخلى السلطان على بعض جيشه- كما ينْصَح به ملكشاه-، فسوف يثورون عليه وينتخبون مولى آخر غيره ويحدثون البلبلة، وفي محاولات تدارك الأمر تفرغ الخزانة عدة سنين "إنما تصطنع الممالك بالرجال وتصطنع الرّجال بالأموال"[70].

أمّا إنشاء الجيش- عنده- فيجب أن يكون مشكّلا من كلّ جنس، ويمثّل جميع الشّعوب، لا يميّز منهم فريقا على فريق[71]، وقد أعطى لهذا التّنوّع بعدا استراتيجيّا بيّن أبعاده في الحراسة اللّيليّة وفي الحرب، إذ إن فائدة هذا التنوع تظهر في الحراسة أثناء الليل وفي الحرب؛ ففي الحراسة يكون لكلّ طائفة موقع فلم تكن طائفة تتوجس من طائفة خيفة حتى الصّباح أما في الحرب فيحاول كل جنس أن يظهر شجاعته، وبذلك يضمن أن الجميع سيتنافسون في حسن القتال وبذلك يتم النّصر، حتى لا يقول أحد تزعزع الجنس الفلاني

في القتال".

ويبدو أن نظام الملك برأيه هذا، كان يخاف أن يستولي الجيش على الحكم إذا كان من جنس واحد، مثلما حدث مع الأتراك الذين جاء بهم الخليفة المعتصم (218-228هـ/833-842م)، فقد استولوا بعد الخليفة المتوكّل (232-247هـ/847-861م) على الحكم واستضعفوا الخلفاء؛ "فكان الخليفة في أيديهم كالأسير، إن شاءوا أبقوه وإن شاءوا قتلوه"[72]، ومع ذلك فإنه قد أوصي باستخدام عنصر التركمان والتّرك[73]، وذلك لأنهم وصفوا دائما بالجلادة والشّجاعة[74].

يأمر نظام الملك بالعناية بالجيش، وإظهاره في الصورة الأجمل والأقوى والأروع كما يأمر من رؤسائهم أن يلبوا طلباتهم، وفي مقابل ذلك يشترط على الجنود احترام وحرمة رؤسائهم، فلكل واحد مقامه[75]، وعلى الجيش أن يحتوي على الفرقة الخاصة أو حرس السلطان، الذين يقال لهم "المفردون"، وهم أفراد يختارون بعناية ويمتازون بحسن طلعتهم وجمال قدّهم وتمام رجولتهم، يلازمون القصر دائما، ينبغي أن تكون لهم الحلل الجميلة، والسلاح الكامل، ويجرى عليهم المأكل والمشرب الكامل أيضا، يكون كلّهم من الفرسان، ويكون لكل خمسين منهم نقيب. كما يضمّ الحرس الخاص أربعة آلاف من المشاة، ينتخب منهم ألف لخدمة السلطان أما الباقي فلخدمة الأمراء والقادة[76].

لقد كان نظام الملك يدرك أن العلاقات بين الدّول تتغير وتتحوّل، وكان ميّالا دائما للسلام، ولذلك ينبّه السلطان إذا قاتل أعدائه وخصومه، قاتلهم قتالا يبقي فيه على الصلح والسلام،"ويعقد لنفسه بين الصديق والعدوّ أواصر يمكنها أن تنقطع وإذا انقطعت يمكنها أن تتصل"[77]. وليضمن السلطان خضوع أتباعه من الأقوام اللذين مازال عهدهم بالطاعة حديثا، من العرب والكرد والدّيلم عليهم أن يبعثوا من أبنائهم وإخوانهم رهائن لا يقلّ عددها عن خمسمائة وإذا عاد أحدهم استبدل بالآخر وذلك حتى لا تحثّهم نفسهم على الخيانة أبدا[78].

لقد عبّر نظام الملك في كتابه «سياست نامه» على فكر سياسي ناضج خبير سابق في الغالب للعصر الذّي عاش فيه، كما عبّر على منتهى الإخلاص الذّي يحمله وزير يَعلم أن دوامه مقرون باستمرار تاج سلطانه، ومع ذلك يظهر أن «سياست نامه» لم تحتو كل الأفكار السياسية لنظام الملك المتمرس في السياسة والإدارة ثلاثين عاما، والمدرك والمتمعن في أحداث وتواريخ العديد من الأجناس وذلك لأنه كُتب على عجل بين منافسة العديد من المفكرين في ظروف مضطربة.

الهوامش:

1- خراسان في الفارسية القديمة، معناها "البلاد الشرقية"، وهي بلاد قديمة في آسيا، بين نهر أمودار يا شمالا وشرقا وجبال هندوكوش جنوبا ومناطق فارس غربا، امتدّت أحيانا إلى بلاد السغد وما وراء النهر وسيجستان جنوبا، تتقاسمها اليوم إيران الشّمالية الشرقية في نيسابور، وأفغانستان الشمالية في هراة وبلخ ومقاطعة تركمانيا السوفياتيّة في مرو. ينظر كي لسترنج، بلدان الخلافة الشّرقية، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت 1975، ط2، فصول خراسان.----- 2-ابن الأثير عز الدين بن الحسن علي الشّيباني، الكامل في التّاريخ، دار بيروت 1982، ج10، ص207/نظام الملك الطوسي، سياست ناميه، ترجمة وتعليق السّيّد محمد العزّاوي، دار الرّائد العربي، د. ت، ص6/أحمد شلبي، تاريخ التربية الإسلاميّة، مكتبة النهضة المصرية، ط3، 1966، ص359.

3-الكامل في التاريخ، ج10 ص80---- 4- أحمد شلبي، نفس المرجع، ص119.---- 5- أحمد مختار العبّادي، في التّاريخ العباسي والأندلسي، دار النهضة، القاهرة، 1972، ص192.----- 6- محمد جلال أبو الفتوح شرف وعلي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي في الإسلام شخصيات ومذاهب، دار المعرفة الجامعيّة، 1997، ص341.---- 7- محمد العزاوي، مقدمة سياست ناميه، ص 09.

8- سياست نامه، ص 305. ----- 9- أحمد عطيّة الله، القاموس الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1970، ج3، ص580.

10- محمد العزاوي، سياست نامه، ص23.----- 11- أحمد مبارك البغدادي، الفكر السياسي عند أبي حسن الماوردي، مؤسسة الشراع للنشر والتوزيع، دار الحداثة، الكويت، 1984، ط1، ص113.

12-ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، الدر التونسية للنشر والدار العربية للكتاب، تونس 1984، ص244.---- 13- سياست نامه، ص35.- ---- 14- مصطفى النشار، تطور الفكر السياسي القديم، من صولون حتى ابن خلدون، دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، 1999، ط1، ص125.----- 15- ابن خلدون، ص 214.---- 16- سياست نامه، ص33.---- 17- نفسه، ص 34.

18- محمد عبد المعز نصر، الفلسفة السياسية عند ابن خلدون، مقال في مهرجان ابن خلدون المنعقد في القاهرة 1962، منشورات المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، ص223.---- 19- سياست نامه، ص 34 و35.

20- نفسه، ص34.---- 21- نفسه، ص233.---- 22- نفسه، ص36.---- 23- محمد نصر مهنّا، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة، الإسكندرية 1999، ص60.----- 24- بكر مصباح تنيرة، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي 1994، ط1، ص 329.----- 25---سياست نامه، ص36.---- 26- ابن تيمية أبو العباس تقي الدين، منهاج السنة النبوية، المكتبة العلمية، بيروت، دت، ج2، ص 222.---- 27- سياست نامه، ص 232.---- 28- عالم المعرفة، تراث الإسلام، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1988، ط2، ج2، مقال الفكر السياسي عند المسلمين ل. أ. ك. س لامبتون، ص195.---- 29- سياست نامه، ص 35----- 30- نفسه، ص 125.---- 31- نفسه، ص37.---- 32- نفسه، ص107.---- 33- نفسه، ص90. ----- 34- نفسه، ص60.---- 35- نفسه، ص172.----- 36- نفسه، ص107.----- 37- نفسه، ص61.---- 38- نفسه، ص208-209.----- 39- نفسه، ص232.----- 40- نفسه، ص34.---- 41- نفسه، ص223.----- 42- جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة على مقلد، دار العالمية، بيروت، 1983، ط2، ص34.----- 43- مصطفى النشار، ص121.----- 44- سياست نامه، ص 140.---- 45- نفسه، ص155.

46- مصطفى النّشار، ص121.----- 47- سياست نامه، ص216.----- 48- نفسه، ص52.---- 49- نفسه، ص 216.

50- نفسه، ص210.---- 51- أحمد مبارك البغدادي، الفكر السياسي عند أبي الحسن الماوردي، ص138/ابن خلدون، المقدمة، ص296.--- -- 52- سياست نامه، ص 77.---- 53- نفسه، ص208----- 54- نفسه، ص213.---- 55- نفسه، ص122.--56- نفسه، ص57.----- 57- نفسه، ص298.----- 58- نفسه، ص20.---- 59- محمد جلال أبو الفتوح، الفكر السياسي، ص252.--60- سياست نامه، ص 208.----- 61- نفسه، ص209.---- 62- نفسه، ص60-61. ---- 63- نفسه، ص74.---- 64- نفسه، ص70.--65- نفسه، ص61. ---- 66- نفسه، ص69.---- 67- نفسه، ص297. ---- 68- نفسه، ص304. ---69- نفسه، ص133.----- 70- نفسه، ص70. 71- نفسه، ص136.- --- 72- ابن طباطبا محمد بن علي بن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، القاهرة، 1381هـ/ 1962 م، ص197.----73- سياست نامه، ص 139.---- 74-القزويني زكرياء بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، د. ت، ص514-589.----75- سياست نامه، ص160.----76- نفسه، ص127.---- 77- نفسه، ص304.----- 78- نفسه، ص138.